

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية



البيئة والتنمية المستدامة

تم إعدادها من قبل:
أمانة ألكو
29 سي، ريزال مارج،
دبلوماسيك انكليف، تشاناكياپوري،
نيودلهي – 110021
الهند

البيئة والتنمية المستدامة

جدول المحتويات

3	أولاً. مقدمة.....
3	أ. تمهيد.....
3	ب. المداولات التي جرت في الدورة السنوية الثالثة والخمسين لآلكو، الموافق لـ 15-18 أيلول / سبتمبر من عام 2014، طهران، جمهورية إيران الإسلامية.....
7	ج. مسائل مطروحة لدراسة مركزة.....
7	ثانياً. النظام الدولي بشأن تغير المناخ.....
	أ. تمهيد 7
8	ب. مؤتمر حول تغير المناخ - 20-25 تشرين الأول / أكتوبر عام 2014، بون، ألمانيا.....
10	ج. الدورة الأربعين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 27-31 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2014، كوبنهاغن، الدنمارك.....
11	د. مؤتمر حول تغير المناخ، من 01-14 كانون الأول/ ديسمبر عام 2014، ليما، بيرو.....
15	هـ. الدورة الحادية والأربعون للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 24-27 شباط/ فبراير 2015، نيروبي، كينيا.....
15	و. المؤتمر الذي عُقد حول تغير المناخ، 08-13 شباط / فبراير عام 2015، جنيف، سويسرا.....
18	ثالثاً. أهداف التنمية المستدامة.....
	أ. تمهيد 18
19	ب. الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة، 14-18 تموز/ يوليو عام 2014، نيويورك، مقر الأمم المتحدة.....
22	ج. المفاوضات الحكومية الدولية الأولى حول جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015، 19-21 كانون الثاني / يناير عام 2015، نيويورك، مقر الأمم المتحدة.....
25	رابعاً. تعليقات وملاحظات أمانة الكو.....

البيئة والتنمية المستدامة

أولاً. مقدمة

أ. تمهيد

1. يشكل بند "البيئة والتنمية المستدامة" أحد البنود الهامة المدرجة على برنامج عمل ألكو. فقد تابعت المنظمة التطورات التي طرأت على هذا الموضوع منذ ما يقارب أربعة عقود حتى الآن.

2. تشير الأدلة إلى أن بعضاً من الآثار الأكثر سلبية لتغير المناخ سيكون في البلدان النامية، حيث أن السكان هم الأكثر تأثراً بتغير المناخ والأقل احتمالاً على التكيف بسهولة معه، وأن تغير المناخ سيؤثر على إمكانيات التنمية في هذه البلدان. ويظهر نوع من الانسجام القائم أصلاً بين سياسات تغير المناخ وجدول أعمال التنمية المستدامة في البلدان النامية، مثل كفاءة استخدام الطاقة، الطاقة المتجددة، وسياسات انتقال واستخدام الأراضي المستدامة.¹ ومع ذلك قد تُطرح تسويات تترافق مع مستويات أكبر من التخفيف في بعض البلدان، فمثلاً يتوجب على البلدان النامية التي تعتمد على الفحم الأصلي استبداله بوقود أنظف ولكن أكثر تكلفة للحد من الانبعاثات.

ب. المداولات التي جرت في الدورة السنوية الثالثة والخمسين لآلكو، الموافق لـ 15-18 أيلول / سبتمبر من عام 2014، طهران، جمهورية إيران الإسلامية.

3. قدم الأمين العام لمنظمة ألكو الأستاذ الدكتور محمد رحمة لمححة عامة عن الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاجتماع التاسع للأطراف في بروتوكول كيوتو، الذي عُقد في الفترة 11-22 تشرين الثاني / نوفمبر من عام 2013 في وارسو، بولندا. وأشار التقرير أيضاً إلى المفاوضات اللاحقة التي تمحورت حول موضوع تغير المناخ الذي عقد في بون، ألمانيا في آذار/ مارس وحزيران / يونيو 2014.

¹ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2001 ايه.تغير المناخ 2001: التأثيرات، التكيف، وقابلية التأثر. يتضمن: مكارثي، جيه.جيه، كانزياني، او.إف، ليري، إن.إيه، دوكن، دي.جيه، وايت.كيه.إس. (محررون)، تقرير الفريق العامل الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج.

4. وقال أنه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، اعترف رؤساء الدول والحكومات بالمساهمات الكبيرة التي تقدمها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في مجال التنمية المستدامة²، وطالب أن تُبنى أهداف التنمية المستدامة في المستقبل على التزامات تم التعهد بها³. فهناك العديد من الأهداف المنفق عليها عالمياً والواردة في الصكوك المتعددة الأطراف الملزمة والغير ملزمة، وخاصة في القطاع البيئي⁴.

5. يجب أن تكون الأهداف والغايات المستقبلية بمستوى الطموح الموجود حالياً على الأقل، ويفضل أكثر. وإن إدراج أهداف محددة موجودة يشدد على أهمية الالتزامات القائمة. فهدف التنمية المستدامة يركز على مجالات الطاقة المتجددة، كفاءة استخدام الطاقة، مشاريع التنمية منخفضة الكربون الأمر الذي من شأنه أن يعزز أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ دون الحاجة لتكرار عملياتها. وإن دمج التنوع البيولوجي وقيم النظم البيئية في مؤشرات الفقر والرخاء والثروة، من شأنه أن يدعم أهداف أيشي للتنوع البيولوجي حيث تتوجه هذه إلى الأطراف التي ترعى عدم الاستدامة. ويمكن للأهداف والغايات الجديدة أن تسلط الضوء على قضايا بارزة، وأن تضع رؤية لتجديد الالتزام بالاتفاقيات التي ستنتهي صلاحيتها في العقود المقبلة⁵.

6. ذكر مندوب نيبال أن البيئة أمر ضروري ليس للجبل الحالي فقط بل أيضاً لمستقبل الجنس البشري. فأي تأثير سلبي عليها سيضر إلى حد كبير بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة البشرية. لذا ينبغي أن يأخذ الحفاظ على البيئة الأولوية القصوى في الأنشطة التنموية، ليس بالنسبة للأجيال الحالية فقط ولكن للأجيال القادمة أيضاً، فمن شأن ذلك أن يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام. من ناحية أخرى يمكن لتطوير البنية التحتية المرنة إزاء تقلبية المناخ وتعزيز التنمية السليمة والمستدامة بيئياً من خلال استخدام التكنولوجيات النظيفة أن يوفر فرصة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

7. وقال مندوب جمهورية إيران الإسلامية أن الله عز وجل وهب القارتين الآسيوية والأفريقية موارد ومقومات بيئية ضخمة وبارزة، تشكل جزءاً كبيراً من موارد العالم، وهذا، بطبيعة الحال، لا يزال أمراً شاعراً لجميع البلدان التي تهتم بالقضايا البيئية المختلفة، باعتبار أن لها تأثيراً خطيراً على مجتمعاتها وشعوبها. وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أنه لا يمكن ضمان النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام دون رؤية بيئية شاملة تضع الحفاظ على البيئة، في طليعة الأولويات، بالنسبة للأجيال الإيرانية القادمة. فالرؤية

² قرار الجمعية العامة 288/66، مرفق، الفقرة 89.

³ المرجع نفسه، الفقرة 246.

⁴ اطلع على فريق الدعم الفني التابع للأمم المتحدة (2014)، "خلاصة وافية عن الأهداف والغايات القائمة في إطار المجالات البحثية التسع عشرة 19 التي ينظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة". تجدونه على: www.unep.org/post2015.

⁵ المرجع نفسه.

الوطنية لإيران لعام 2030 تهدف إلى توجيه إيران نحو تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية وحماية الموارد الطبيعية.

8. وذكر مندوب جمهورية إندونيسيا أن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية عام 1992، يمثل المرة الأولى التي اجتمع فيها المجتمع الدولي، والتي درس فيها التنمية والتحديات البيئية، ورسم مساراً مشتركاً نحو المستقبل. ومنذ ذلك الحين وبالتزامن مع الإنجازات الاقتصادية، حقق جدول الأعمال البيئي تقدماً كبيراً. كما تطورت الأنظمة البيئية بحد ذاتها، سواء ما يتعلق بالتنوع البيولوجي، تغير المناخ أو ما يتعلق بالغابات. وتسعى دول أكثر حالياً لتبني استراتيجيات بشأن النمو الأخضر. ولضمان مستقبل المناخ، لا بد من التشديد على "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للدول، كلٌّ حسب قدرته". وتعتقد إندونيسيا أن على البلدان المتقدمة أن تأخذ زمام المبادرة، إلى جانب الدور المتنامي للبلدان النامية.

9. ألقى مندوب اليابان كلمة تتعلق بمسألة التنوع البيولوجي. من جانب آخر تم في مؤتمر الأطراف الحادي عشر الذي عُقد في حيدر أباد، في العام الماضي، اتخاذ العديد من القرارات الهامة كمتابعة لما تمخض عن مؤتمر الأطراف السابق الذي عُقد في ناغويا، اليابان، بما في ذلك الاتفاق من حيث المبدأ على حشد الموارد لمضاعفة التدفقات المالية الدولية للبلدان النامية. كما يجب بحلول عام 2015 إجراء مراجعة متوسطة الأجل لمتابعة تنفيذ أهداف أيشي. ومن المهم، من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي، تعزيز التعاون المنسق دولياً بين البلدان المعنية. كما أن اليابان تبدي رغبتها في مواصلة تعزيز التعاون في هذه المساعي مع الدول الآسيوية والأفريقية الأخرى.

10. صرح مندوب سلطنة عمان أنه تم اعتماد اتفاقيات وبروتوكولات دولية لحماية البيئة مثل "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ" و "بروتوكول كيوتو"، والأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة وأن العديد من الدول تسعى وتتعاون مع بعضها لتنفيذها. وإن عمان تقي أيضاً بالتزاماتها المحددة بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة بما في ذلك "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ"، "بروتوكول كيوتو"، "اتفاقية التنوع البيولوجي"، و "اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون" التي تشكل سلطنة عمان طرفاً فيها.

11. وقال مندوب جمهورية الصين الشعبية أن تغير المناخ يعد أحد أبرز القضايا التي يواجهها المجتمع الدولي. إنها مسألة تنمية في طبيعتها، والتنمية مستدامة هي هدفها والطريق الصحيح لإيجاد حل فعال. ومن أجل التصدي لتحديات التنمية وتغير المناخ والتمسك بحقها في التنمية، ينبغي للبلدان النامية، في إطار التنمية المستدامة، اعتبار التنمية الاقتصادية، القضاء على الفقر وحماية المناخ كمسائل مترابطة.

والصين من جهتها مستعدة لتعميق التعاون والتواصل مع جميع الأطراف المعنية، من أجل تقديم إسهامات جديدة لحماية البيئة والتنمية المستدامة للبشرية.

12. **أكد مندوب تايلاند** أن مسألة البيئة والتنمية المستدامة مُدرجة على جدول أعمال الدورة السنوية لآلكو منذ وقت لا بأس به. وترى تايلاند أن تطوير القوانين المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة هو العامل الحاسم الذي يساهم إلى حد كبير في أمن ورفاه الجنس البشري. وذكر أن الكثير منا سيبقى يعاني من الآثار السلبية لتغير المناخ إذا لم نتعامل بسرعة وفعالية مع هذا التحدي العالمي.

13. **قال مندوب جمهورية السودان**⁶ أن السودان يعترف بأن البيئة والموارد الطبيعية هي ممتلكات وطنية قيمة يجب إدارتها بطريقة مستدامة من أجل الأجيال الحالية والقادمة. وأن السودان واصل مشاركته في الحوار الدولي الذي يهدف إلى معالجة قضايا الاستدامة البيئية من خلال المشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف للاتفاقيات التي نحن طرف فيها. ومن بين هذه الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وكان السودان قد شارك بشكل فاعل في مؤتمر قمة ريو + 20 حول التنمية المستدامة، حيث تم اتخاذ قرارات رئيسية تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة. والسودان الآن في مرحلة تنفيذ ما تمخض عن ريو + 20 من نتائج.

14. **وقال مندوب باكستان** أنه لا يمكن إنكار أن تغير المناخ موضوع يؤثر علينا جميعاً. وسيكون من الصعب على أي شخص إيجاد مكان في العالم لم يشعر بوطأة تغير المناخ. فقد كان العديد منا، وسيظل، يعاني من الآثار السلبية للخلل المناخي إذا لم نعالج هذه المشكلة العالمية بشكل فاعل. لذا فإن باكستان تعلق أهمية كبيرة على قضايا البيئة والتنمية المستدامة، وتؤكد أنه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأمد، ينبغي على أعضاء المجتمع الدولي الإجماع على أخذ هذه المسألة على محمل الجد.

15. **قال مندوب ماليزيا** أن ماليزيا ترى أن قرار المؤتمر الثامن عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تنمى، من بين جملة من الأمور، أن يواصل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز أعماله وينظمها ويعيد تأكيد التزامه تجاه المفاوضات حول نص صك قانوني جديد. والذي سيكون مطبقاً ومتفقاً عليه من قبل جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ويتمتع قوة قانونية محددة بموجب الاتفاقية. وفي سياق التكليف الحالي لآلكو القاضي بمواصلة رصد التقدم المحرز في تنفيذ التفاوض حول المناخ، تود ماليزيا أن تقترح على آلكو تنظيم وجهات

⁶ تم تسليم هذا البيان باللغة العربية. وهذه الترجمة هي ترجمة غير رسمية قامت بها الأمانة.

نظر الدول الأعضاء في ألكو وموقفها بشأن هذه المسألة، وأن تعبر عن آراء ومواقف الدول الأعضاء في ألكو في المفاوضات الإطارية المستقبلية حول تغير المناخ.

16. قال مندوب جمهورية جنوب أفريقيا أن حكومة جنوب أفريقيا تعلق أهمية كبيرة على البيئة والتنمية المستدامة. وكون التركيز هو على حماية البيئة وصحة الإنسان من جميع أنواع الملوثات، بدأ العمل من خلال وضع آليات مناسبة للتخفيف من آثار تغير المناخ، التدهور البيئي والمسائل ذات الصلة. وهذا يظهر بوضوح أن ألكو تولي أهمية كبيرة للقضايا ذات الأهمية العالمية مثل البيئة والتنمية المستدامة، أي تغير المناخ، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من هذه المناقشات.

ج. مسائل مطروحة لدراسة مركزة

17. يركز التقرير الحالي على تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة ويحاول عرض ما طرأ من تطورات أخيرة في المحافل متعددة الأطراف حول تغير المناخ والتنمية المستدامة مع بعض التعليقات والملاحظات الصادرة عن أمانة ألكو بشأن البند المدرج على جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة" ليتم النظر فيها من قبل الدول الأعضاء.

ثانياً. النظام الدولي بشأن تغير المناخ

أ. تمهيد

18. تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 1997 رد المجتمع الدولي بشأن مواجهة التحديات التي يشكلها خطر تغير المناخ. وتم اختتام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في 9 أيار / مايو 1992، وفتُح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في حزيران / يونيو 1992. في حين دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 21 آذار / مارس 1994، وأصبحت عالمية بعد أن نالت تصديق 195 عضواً من الدول الأطراف في الاتفاقية. دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في 16 شباط / فبراير 2005 ويوجد حالياً 191 دولة ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) ممن أودعت وثائق التصديق، الانضمام، الموافقة أو القبول. حيث يصل إجمالي الانبعاثات الصادرة من الأطراف المدرجين في الملحق الأول إلى 63.7%. ومع

ذلك، فإن أكبر مساهم في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، لا يزال خارج بروتوكول كيوتو.⁷

19. إن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واجتماع مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والهيئات العليا الخاصة بصنع القرار فيما يتعلق باتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ومنذ أن دخلت هذه الصكوك القانونية حيز التنفيذ، كانوا يجتمعون بشكل سنوي. بذلك، وحتى كانون الثاني / يناير من عام 2015، تم عقد 20 اجتماعاً لمؤتمر الأطراف وعشرة اجتماعات لاجتماعات الأطراف.

ب. مؤتمر حول تغير المناخ - 20-25 تشرين الأول / أكتوبر عام 2014، بون، ألمانيا

20. جرى الجزء السادس من الدورة الثانية لاجتماع الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بون، ألمانيا، من 20-25 تشرين الأول / أكتوبر 2014. وكان الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز قد ركز على إعداد وثائق رئيسية للدورة الـ 20 لمؤتمر الأطراف للعمل المعزز المحددة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في ليما، بيرو، في كانون الأول / ديسمبر 2014.

21. في إطار مسار العمل للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز 1 (اتفاقية عام 2015)، واصلت الدول عملها على صياغة عناصر مشروع نص التفاوض، والتي ستؤخذ كأساس لوضع الصيغة النهائية لاتفاق عام 2015، حيث اعتُبرت "ورقة غير رسمية" تضمنت وجهات نظر الأطراف ومقترحات بشأن عناصر لمشروع النص التفاوضي. كما عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز على مشروع القرار الذي يحدد نوع المعلومات التي ستقدمها الدول عندما توصل مساهماتها المقررة والمحددة وطنياً وكيف يُحتمل أن تُدرس هذه المساهمات. (ADP.2014.7. مشروع نص) وخلال الاجتماع، أعد الرئيسان المشتركان للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز مقارنة جديدة لمشروع القرار هذا، قُدمت ليتم النظر فيها في ليما.

22. على الرغم من التقدم المحدود عموماً، إلا أن الكثيرين أعربوا عن تقديرهم لكون الاجتماع قد وفر الحيز المطلوب لحصول مزيد من تبادلات معمقة في وجهات النظر. حيث شعر الكثيرون أن الاجتماع ساعد في توضيح فهم البلدان والجماعات لمختلف وجهات النظر، والمجالات التي يُحتمل حدوث تقارب وتباعد فيها، وما

⁷ حالة التصديق على هذه الصكوك مأخوذة من موقع:

http://unfccc.int/essential_background/convention/status_of_ratification/items/2631.php (آخر زيارة للموقع في 30 كانون الثاني/يناير 2015).

الذي يشكل أساس مواقف هذه الدول والجماعات وكيف يمكن تناول هذه المخاوف في ليما في كانون الأول / ديسمبر.

23. كما جاء في قرار وارسو بشأن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز، فإن الأطراف حضرت إلى بون لإحراز تقدم فيما يتعلق بثلاثة "أركان" رئيسية يُتوقع أن تستند عليها النتائج في ليما: قرار بشأن المساهمات المقررة والمحددة وطنياً، التقدم الذي طرأ فيما يتعلق بالعناصر الواردة في اتفاق عام 2015 لضمان وجود مشروع لنص المفاوضات قبل أيار/ مايو 2015. واتخاذ قرار بشأن الإسراع في تنفيذ العمل المعزز بشأن المناخ قبل العام 2020. وإذا أردنا الحديث بشكل أكثر تحديداً، فإن الأطراف كُلفت بمهمة التوصل إلى اتفاق، إذا أمكن، حول مشاريع المقررات بشأن المساهمات المقررة والمحددة وطنياً ومستوى الطموح ما قبل العام 2020.

24. وبعد أن أكدت الأطراف وأوضحت وجهات نظرها بشأن الجوانب الرئيسية للمساهمات المقررة والمحددة وطنياً، بما في ذلك التمايز، النطاق، أنواع المعلومات، والمراجعة أو الدراسة المسبقة، اتضح بشكل أكثر أن المواقف لا تزال متباعدة. مما يجعل العديد يتسائلون فيما إذا كان اتخاذ قرار يتعلق بالمساهمات المقررة والمحددة وطنياً في ليما معرضاً للخطر. وعلى الرغم من وجود جو ودي عموماً، إلا أن كثيراً أعربوا عن قلقهم من أن تتشبث الأطراف بمواقفها التي اتخذتها لفترة طويلة، أو حتى الرجوع عن التفاهات التي تم التوصل إليها في ديربان ووارسو.

25. أعربت بعض البلدان النامية عن قلقها إزاء "تطويق" بنود التخفيف في اتفاق عام 2015، بما في ذلك ضعف طرائق القياس، الإبلاغ والتحقق، في ليما، على أن تُترك المسائل الأخرى كالملاحق إلى باريس. جعل هذا القلق العديد من البلدان الأفريقية تدعو لاتخاذ قرار واحد في ليما حول المساهمات المقررة والمحددة وطنياً وبنود اتفاق عام 2015، بدلاً من تناول هذه الركائز في قرارات منفصلة. في حين ذهب البعض أبعد من ذلك واقترحوا أن يتقرر نطاق المساهمات المقررة والمحددة وطنياً في باريس فقط، بعد الموعد النهائي للتقديم والمقرر في الربع الأول من عام 2015، لضمان أن يتم تناول جميع بنود الاتفاق معاً. في حين استمر تردد الدول النامية لقبول ما اعتبرته منهج "التخفيف أولاً" مما عزز احتمال أن تكون النتائج التي ستتمخض عن ليما "اتفاقية شاملة" أخرى مع مؤشرات يتم إدراجها حول الكيفية التي سيتم فيها تقديم البنود وتوفير ضمانات بأنه لن يتم ترك أي قضايا للبحث في باريس.

ج. الدورة الأربعين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 27-31 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2014، كوبنهاغن، الدنمارك.

26. انعقدت الدورة الأربعين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في الفترة من 27 تشرين الأول / أكتوبر - 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2014 في كوبنهاغن، الدنمارك، وذلك للنظر في التقرير التجميعي واستكمال العمل به، ويتضمن هذا التقرير تجميعاً للنتائج من تقارير الفرق العاملة الثلاث. ويشمل ذلك التقرير التقييمي الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وفي 1 تشرين الثاني / نوفمبر اعتمد الفريق ملخص التقرير التجميعي لصانعي السياسات الخاص سطرأ بسطر كما اعتمد التقرير التجميعي المطول بكل أقسامه. وقد شارك على مدى ست سنوات ما يزيد عن 800 مؤلف ومحرر مراجع من 85 دولة في إعداد التقرير التقييمي الخامس. وقد حضر الدورة الأربعين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حوالي 450 مشارك من مندوبي حكومات، مؤلفين، ممثلين لمنظمات الأمم المتحدة، أعضاء المجتمع المدني وشخصيات أكاديمية.

27. يتألف الملخص لصانعي القرارات من مقدمة وأربعة أقسام. يتضمن القسم المتعلق بالتغيرات الملحوظة وأسبابها أقساماً فرعية تتحدث عن التغيرات الملحوظة في نظام المناخ، أسباب تغير المناخ، آثار تغير المناخ، والأحداث الشديدة. ويتضمن القسم الذي يتحدث عن مستقبل التغيرات المناخية، مخاطرها وآثارها أقساماً فرعية حول أهم عوامل المناخ في المستقبل، التغيرات المتوقعة في أنظمة المناخ، المخاطر والتأثيرات المستقبلية الناجمة عن تغير المناخ. وتغير المناخ في الفترة التي تلي عام 2100، عدم العودة والتغيرات المفاجئة. بينما يتضمن القسم المتعلق بالمسارات المستقبلية للتكيف، التخفيف والتنمية المستدامة أقسام فرعية تتحدث عن أسس صنع قرار حول تغير المناخ، تخفيض مخاطر تغير المناخ من خلال التخفيف والتكيف، خصائص مسارات التكيف، وخصائص مسارات التخفيف. ويشمل القسم الخاص بالتكيف والتخفيف أقساماً فرعية حول العوامل التمكينية العامة والمعوقات التي تحد من استجابات التكيف والتخفيف، خيارات الاستجابة للتكيف، خيارات الاستجابة للتخفيف، النهج التي تتبعها السياسة للتكيف والتخفيف، التكنولوجيا والتمويل، التوازن، التأزر والتفاعل مع التنمية المستدامة. ويقدم التقرير المطول مزيداً من الشرح حول هذه القضايا.

28. بالإضافة إلى الموافقة على الملخص لصانعي السياسة واعتماد التقرير التجميعي، تناول الفريق في دورته الأربعين عدة أمور من بينها: برنامج وموازنة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حتى عام 2017، والعمل المستقبلي للهيئة، أنشطة الاتصال والتوعية، طلب إعداد تقرير تقني حول تغير المناخ، الأمن الغذائي والزراعة، تنفيذ سياسة تضارب المصالح الخاصة بالهيئة، والأمور المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وهيئات دولية أخرى. كما استمعت الهيئة لعدد من التقارير المرئية، بما في ذلك المُعد من قبل فرقة العمل المعنية بالقوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة حول البصمة الكربونية للهيئة والتقارير المقدمة من الفرق العاملة الثلاث.

29. وقد عُقد الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالعمل المستقبلي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 مباشرة قبل انعقاد الدورة الأربعين للهيئة، وتم في هذا الاجتماع دراسة عدة أمور من بينها تقرير البدائل المنقح الذي أعده الرئيسان المشتركان لفريق العمل والذي يعتمد على الوثائق المقدمة من الحكومات، العلماء، منظمات المراقبة، وحدات الدعم التقني والأمانة.

30. ظل تقرير التقييم الخامس قيد الإعداد لفترة استمرت ست سنوات، وهو يتضمن تقرير تجميعي ومساهمات من فرق العمل الثلاث. وقد اعتمدت الهيئة مساهمات الفريق العامل الأول حول أسس العلوم الفيزيائية لتغيّر المناخ وذلك في ستوكهولم، السويد في أيلول/ سبتمبر من عام 2013 كما اعتمدت مساهمات الفريق العامل الثاني حول آثار تغيّر المناخ والتكيف والتعرض للمخاطر وذلك في آذار / مارس 2014 في يوكوهاما، اليابان. كما اعتمدت مساهمة الفريق العامل الثالث حول تخفيف تغيّر المناخ في نيسان / أبريل من عام 2014 في برلين/ ألمانيا.

د. مؤتمر حول تغير المناخ، من 01-14 كانون الأول/ ديسمبر عام 2014، ليما، بيرو

31. عُقدت الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في فترة امتدت من 1 إلى 14 كانون الأول / ديسمبر في ليما، بيرو. أثار مؤتمر القمة المعني بالمناخ في ليما حماسة سياسية لعقد اتفاق عالمي حول المناخ في باريس في عام 2015 وحفز على القيام بعمل تحولي في جميع البلدان للحد من الانبعاثات وبناء القدرة على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وشهد مؤتمر ليما حضوراً لجهات رائدة عالمية، من جميع المناطق ومن جميع مستويات التنمية الاقتصادية التي أدت إلى زيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة قبل عام 2020، وهذا أدى إلى خفض الانبعاثات بعد ذلك بشكل كبير، والحياد المناخي في النصف الثاني من هذا القرن. والتزمت الجهات الرائدة بإتمام اتفاق عالمي جديد يكون ذا أهمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، في باريس في عام 2015، على أن يتمتع هذا الاتفاق بقوة قانونية، كما التزمت بالوصول إلى مسودة أولى لهذا الاتفاق في مؤتمر الأطراف العشرين في ليما، في ديسمبر 2014. واتفقت الجهات الرائدة على أن الاتفاق الجديد ينبغي أن تكون فعالاً، دائماً وشاملاً، موازناً بين الدعم للتخفيف والتكيف. وأكد العديد أهمية معالجة الخسائر والأضرار. كما أكدت العديد من الجهات الرائدة التزامها بتقديم مساهمات مقررّة ومحددة وطنياً من أجل الاتفاق الجديد في الربع الأول من عام 2015.

32. تلتزم دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بهدف خفض الانبعاثات إلى نسبة أقل بـ 40% من مستويات عام 1990 بحلول عام 2030. كما التزمت دول مثل الصين بنسبة (40-45%)، البرازيل (36%)،

كندا (17٪)، روسيا (25-15٪)، اندونيسيا (26٪)، إسرائيل (20٪)، اليابان (25٪)، الهند (17٪) لتخفيض انبعاث الغازات الدفينة بشكل طوعي في أعمال ما قبل عام 2020، ولكن دون أن يكون هناك التزامات قانونية لمثل هذا الغرض. ومن جانبها شددت المجموعة الأفريقية على الدور الرئيسي الذي تلعبه الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها. وذكّر أن أولويات أفريقيا ومجتمعاتها تكمن في ضمان الأمن الغذائي، القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضمان الاستدامة البيئية وسبل العيش من خلال التكيف مع آثار تغير المناخ وتحديد المنافع المشتركة والمحملة للتخفيف.

33. وافقت الجهات الرائدة أيضاً على خطة العمل الأولية القائمة على السنتين للجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ. وفي مجلس صندوق التكيف، وصلت الموافقات على المشاريع والبرامج التراكمية إلى 264.8 مليون دولار أمريكي الذي اعتمد 16 من مشاريع / البرامج، والتي بلغ مجموعها 80.6 مليون دولار أمريكي، قدمتها كيانات منفذة في فترة امتدت من تموز/ يوليو 2013 إلى تشرين الثاني / نوفمبر 2014. وشمل ذلك 10 مقترحات قدمتها الكيانات المنفذة الوطنية بلغ مجموعها 43.2 مليون دولار، ووضع هدفاً جديداً لجمع تبرعات تبلغ 80 مليون دولار عن كل سنة ميلادية في عام 2014 و عام 2015. كما تم التعهد بتجاوز الهدف الأولي لجمع التبرعات التي وضعها مجلس إدارة صندوق التكيف إلى 100 مليون دولار للسنوات الميلادية 2012 و 2013.

34. وضعت جهات رائدة تمثل أكثر من 40 بلداً، 30 مدينة وعشرات الشركات التزاماً واسع النطاق يهدف لتحقيق كفاءة الطاقة العالمية بحلول عام 2030 من خلال كفاءة استخدام وقود السيارات، الطاقة المخصصة للإضاءة، التجهيزات، المباني والمناطق. كما التزمت أربع وعشرين جهة عالمية رائدة في مجال إنتاج زيت النخيل، إضافة إلى تجار سلع بالمساهمة في تحقيق هدف نسبة صفرية صافية لإزالة الغابات بحلول عام 2020 والعمل مع حكومات، شركاء من القطاع الخاص وشعوب أصلية لضمان سلسلة التوريد المستدامة. وقد أعربت الجهات الرائدة عن دعمها القوي لصندوق المناخ الأخضر ودعت العديد منها إلى توفير رأس مال أولي للصندوق بمبلغ لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي. وكان هناك ما مجموعه 2.3 مليار دولار على شكل تعهدات لتوفير رأس مال أولي للصندوق مقدم من ستة بلدان. في حين التزمت ست دول أخرى بتخصيص مساهمات بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2014. وكان الاتحاد الأوروبي تعهد بتقديم 18 مليار دولار أمريكي دعماً لجهود التخفيف في البلدان النامية بين عامي 2014 و 2020.

35. ظهر تعاون ما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بتغير المناخ عندما قدمت دول تعطي قيمة مالية للكربون أسواقاً مع ما يلزم من إشارات سياسية للاستثمار في حلول تتعلق بالمناخ. وكانت ثلاثة وسبعون حكومة

وطنية، 11 حكومة إقليمية وأكثر من 1.000 شركة ومستثمر عبروا عن دعمهم لمسألة تسعير الكربون. مثلت تلك الجهات الرائدة مجتمعة، 52% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 54% من الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة وما يقارب نصف سكان العالم. كما أعلنت أكثر من 30 شركة رائدة أنها ستسير على نفس الخط في مسألة الاهتمام بمعايير القيادة الاقتصادية للمناخ فيما يتعلق بمسألة تسعير الكربون. وكانت وكالة القدرات الأفريقية لمواجهة المخاطر أعلنت عن توسع خدماتها وتغطيتها، بما في ذلك إدخال سندات الكوارث. كما التزم رائدون في قطاع التأمين، وهو ما يمثل 30 تريليون دولار أمريكي من الأصول والاستثمارات بتشكيل إطار استثمار لمواجهة خطر المناخ بحلول مؤتمر باريس في عام 2015.

36. تقوم الحكومات، المجتمع الاقتصادي والمدني بخلق التحالفات اللازمة لتلبية النطاق الكامل لتحديات تغير المناخ. حيث تعهدت جهات رائدة من 19 دولة و 32 شريك من الحكومة، المنظمات الإقليمية، مؤسسات التنمية ومستثمرين من القطاع الخاص بإنشاء ممر طاقة نظيفة أفريقي بطول 8.000 كيلومتر. تم إطلاق التحالف العالمي للزراعة الذكية مناخياً الذي يضم 16 دولة و 37 منظمة، لتمكين 500 مليون مزارع في جميع أنحاء العالم من ممارسة الزراعة الذكية مناخياً بحلول عام 2030. عقدت جهات رائدة في مجال صناعة النفط والغاز، إلى جانب حكومات وطنية ومنظمات المجتمع المدني، التزاماً تاريخياً لتحديد وخفض انبعاثات الميثان بحلول عام 2020. وفرض اتفاق جديد لرؤساء بلديات، يمثلون أكثر من 2.000 مدينة التزامات جديدة بشأن العمل المناخي مدعوماً بتمويل جديد من مصادر عامة وخاصة - ووضعت 228 مدينة أهدافاً واستراتيجيات طوعية لخفض الغازات الدفيئة، والذي يمكن أن يجنب ما يصل إلى 3 جيجا طن من انبعاثات الغازات الدفيئة سنوياً بحلول عام 2030. والتزم ائتلاف جديد ضم أكثر من 160 مؤسسة وحكومة محلية وأكثر من 500 شخص بالتجريد من 50 مليار دولار أمريكي من استثمارات الوقود الأحفوري خلال الثلاث أو الخمس سنوات القادمة، والاستثمار مجدداً في مصادر طاقة جديدة. وأعلنت بنوك تجارية رائدة خططها لإصدار 30 مليار دولار بشكل سندات خضراء بحلول عام 2015. والتزم ائتلاف من مستثمرين من مؤسسات، بعدم التفحيم بقيمة 100 مليار دولار بحلول كانون الأول / ديسمبر من عام 2015 وقياس انبعاثات الكربون والكشف عنها بقيمة 500 مليار دولار أمريكي على الأقل على شكل استثمارات.

37. جرى نقاش حول بيئة متنوعة ومشحونة سياسياً في بيرو لمكافحة المشاكل البيئية، حيث اختلفت التوقعات وتباينت الآراء على نطاق واسع، وشعر الغالبية في نهاية المناقشة أنه، وعلى حد تعبير وزير جنوب أفريقيا للشؤون البيئية إدنا موليو، إن مؤتمر ليما تمكّن من خلق "توازن دقيق بين القضايا الصعبة للغاية" ووضع "أساس متين" للعمل من أجل مؤتمر باريس. واعتُبر التقدم في منهاج ديربان والمرفق الذي يتضمن عناصر لتضمينها في مشروع النص التفاوضي بمثابة النتائج الرئيسية التي قد تعمل على تحريك العملية إلى الأمام وخلق شعور مشترك بالإنجاز والثقة في هذه العملية.

38. تحليل لأهم النتائج التي تمخضت عن مؤتمر ليما:

أ. نطاق المساهمات المقررة والمحددة وطنياً - أرادت البلدان المتقدمة "التزامات محددة وطنياً" للتركيز على التخفيف فقط، في حين طالبت العديد من البلدان النامية بتضمين التكيف والتمويل أيضاً. ولا تحدد التسوية نطاق المساهمات المقررة والمحددة وطنياً. وعند ربط المساهمات المقررة والمحددة وطنياً بالهدف النهائي للاتفاقية (تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة لتجنب التدخل البشري الخطير في النظام المناخي)، نجد أن القرار يحدد التوقعات حول الحصول على مساهمات التخفيف من الجميع. كما يدعو الأطراف إلى "النظر في إدراج عنصر التكيف" كذلك.

ب. معلومات واضحة - للمساعدة في توضيح وتقييم مساهمات الأطراف، حيث يحدد القرار معلومات معينة ربما تقدمها الأطراف، كلما لزم الأمر، بما في ذلك "معلومات قابلة للقياس الكمي" بشأن إطار زمني لمساهمات مقررة محددة وطنياً، نطاقها، تغطيتها، والافتراضات والمنهجيات المستخدمة في تقدير وتفسير الانبعاثات. كما يطلب من الأطراف القول كيف أن مساهماتها "عادلة وطموحة". ومع ذلك، تم استبدال الكلمات التي تقول أنه "يجب على جميع الأطراف" تقديم معلومات واضحة بـ "يمكن للأطراف" في النص النهائي، مما يجعل الأمر طوعياً.

ت. الدراسة المسبقة - دعمت العديد من الأطراف أنواعاً مختلفة من العمليات لتدقيق مساهمات بعضها البعض في المرحلة التي تسبق باريس، لكن الدول النامية الكبرى حاولت منعهم. من جانب آخر حذف القرار النهائي "الحوار" المقرر عقده منتصف العام حول المساهمات المقررة المحددة وطنياً، لكنه أضاف توجيهاً لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لإعداد تقرير تجميعي بحلول تشرين الثاني / حول "التأثير الكلي" للمساهمات المقررة المحددة - بعبارة أخرى، كيف تُقارن بالتخفيضات المطلوبة للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 2 درجة مئوية.

ث. التمايز - دعمت البلدان النامية الرئيسية التمايز الواضح بين الدول (المتقدمة) المدرجة في المرفق الأول والبلدان (النامية) غير المدرجة في الملحق الأول في كافة بنود القرار، الأمر الذي رفضته البلدان المتقدمة رفضاً قاطعاً. تستخدم التسوية نفس اللغة المستخدمة في الإعلان الأخير المشترك بين الولايات المتحدة والصين، مع إعادة بسيطة لصياغة مبدأ الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالتغير المناخي "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للدول، كلٌ حسب قدرته"، مع إضافة بسيطة لعبارة: "في ضوء الظروف المحلية المختلفة". لكنها لا تُظهر بشكل واضح التمايز بين الدول (المتقدمة) المدرجة في المرفق الأول والدول (النامية) غير المدرجة في المرفق الأول.

ج. التمويل - كان التمايز أيضاً مسألة من المسائل التي دعا إليها القرار لزيادة تمويل البلدان النامية. وبدلاً من افتراض وجود مسؤولية كاملة عليهم، دعمت الدول المتقدمة الصياغة التي تقول أن الأطراف الأخرى "في وضع يمكنها من القيام بذلك" وينبغي عليها المساهمة أيضاً. في حين يقتصر النص النهائي ببساطة على "الاعتراف بالدعم التكميلي" من أطراف أخرى.

ح. الخسائر والأضرار - أطلق مؤتمر الأطراف التاسع عشر عملية منفصلة للنظر في خطوات من شأنها أن تساعد البلدان النامية الضعيفة خاصة على التعامل مع "الخسارة والضرر" - التأثيرات المناخية التي لا يمكن تجنبها حتى مع بذل جهود جادة للتخفيف والتكيف. في مؤتمر ليما، حاولت تلك البلدان إضافة الخسارة والأضرار إلى قائمة القضايا التي يجب أن يتناولها اتفاق باريس لكنها فشلت في ذلك. ويشير القرار النهائي فقط إلى العملية المنفصلة الجارية أصلاً. وفيما يتعلق باعتماد القرار، أشارت توفالو، متحدثة باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً، للسجل وتفسيره من ناحية أن هذا المرجع يدل على وجود نية لدى الطرفين لمعالجة هذه المسألة في اتفاق باريس.

هـ. الدورة الحادية والأربعون للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 24-27 شباط/فبراير 2015، نيروبي، كينيا

39. عُقدت الدورة 41 للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في الفترة التي امتدت بين 24-27 شباط / فبراير 2015 في نيروبي، كينيا، لمناقشة جملة من الأمور من بينها، العمل المستقبلي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فيما يتعلق بالأعمال المستقبلية، حيث نظرت الهيئة في توصيات فريق العمل حول الأعمال المستقبلية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، القرار المتعلق بحجم، هيكل وتركيب مكتب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وأي مكتب لفريق العمل، الاستبيان الذي أُجري حول تنظيم عملية ترشيح واستعراض الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ - تقرير الأمانة، تقرير اجتماع الخبراء بشأن دراسات محتملة لعملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ - مبادئ تم توصيتها لتوجيه مشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، طلب من موناكو لإعداد تقرير خاص من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن المحيط.

40. أدرجت الهيئة المعنية على جدول أعمالها برنامج وميزانية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أنشطة الاتصال والتوعية، تقرير عن أنشطة اللجنة التنفيذية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تنفيذ سياسة تضارب المصالح للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تنفيذ بروتوكول خطأ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. تقارير مرحلية تناولت، من بين جملة من الأمور، برنامج منح للهيئة وتحضير لاجتماعات الخبراء، مسائل تتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وغيرها من الهيئات الدولية.

و. المؤتمر الذي عُقد حول تغير المناخ، 08-13 شباط / فبراير عام 2015، جنيف، سويسرا

41. شهد مؤتمر جنيف حول تغير المناخ بداية عام مشغول وهام من المفاوضات التي حُصصت لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق 2015 حول المناخ، والمقرر اعتماده في مؤتمر باريس حول تغير المناخ في كانون الأول / ديسمبر. وكان وضع نص للمفاوضات، من شأنه أن يشكل أساساً مقبولاً لحصول اتفاق في باريس، على رأس قائمة المهام المطروحة للمفاوضات. حيث شعر معظم المندوبين أن النتائج التي تمخضت عن جنيف تبشر

بالخير بالنسبة للمفاوضات المقبلة. ولكن، عبّر البعض عن خيبة أمل، قائلين أنه كان على الأطراف أن تبذل المزيد في جنيف للبدء بتبسيط النص. إلا أن الجميع اعترف بالحاجة إلى الكثير من العمل الشاق لتحويل نص جنيف إلى اتفاق باريس.

42. طلبت الأطراف، في مؤتمر ليما الذي عُقد حول تغيير المناخ في كانون الأول/ ديسمبر عام 2014، من الفريق العامل المخصص المعني بمناهج ديربان للعمل المعزّز أن يعدّ، بحلول شهر أيار / مايو عام 2015، نصاً تفاوضياً ليتم نقله إلى الأطراف قبل ستة أشهر من مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس. بدأت الأطراف هذا العمل على أساس العناصر التي ستشكل مشروع النص التفاوضي المرفق بالقرار (1/ CP.20) (دعوة ليما إلى العمل المناخي).

43. حذرت الأطراف في المفاوضات التي تجري حول المناخ من قياس النجاح في جنيف بطول النص. حيث رأوا أن النص الأطول "جزء أساسي" من عملية تحويل "النص الذي أعده الرئيسين المشتركين" من ليما إلى "نص مخصص للطرفين". وقد كان هناك تقارب واسع النطاق، بعبارة أخرى، إن ما حدث في جنيف كان شرطاً مسبقاً لا بد منه لخلق شعور بالملكية بين الطرفين ولتعزيز الثقة بأن وجهات نظر جميع الأطراف ستؤخذ في الاعتبار في المفاوضات التي ستجري حول اتفاق باريس.

44. نظراً لانتهاج القراءة الأولى للنص في أول الأسبوع، قام الرئيسان المشتركين، بدعم من قبل العديد من الأطراف بعدة محاولات للشروع بتبسيط النص عن طريق إزالة الازدواجية والتكرار. لكن من جانب آخر لم تكن بعض الجماعات المتفاوضة مستعدة للشروع في هذه المرحلة. ونتيجة لذلك، وبصرف النظر عن التصحيحات التقنية التي أُجريت، بقي النص التفاوضي نفسه. وأعربت بعض الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، عن خيبة أمل بأن عملية تبسيط النص لم تتقدم في مؤتمر جنيف.

45. وافق الفريق العامل المخصص المعني بمناهج ديربان للعمل المعزّز على ضرورة أن يصدر نص جنيف كوثيقة رسمية تُعمّم على الأطراف. ومع رضاه عن التقدم المحرز، أشار رايفسند، أحد الرئيسين المشتركين، أن من الممكن تحقيق هذا بالفعل في شهر آذار / مارس، قبل الوقت الذي طُلب فيه، بحلول مؤتمر الأطراف العشرين.

46. سيكون الأطراف مع إتمام نص جنيف التفاوضي قادرين على الامتثال للمتطلبات القانونية من أجل اعتماد بروتوكول جديد. على أي حال، ستحتاج الأطراف، في طريقها إلى مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، إلى تشكيل آراء حول ما إذا سيكون اتفاق باريس "بروتوكولاً، صكاً قانونياً آخر أو نتيجة متفقاً عليها

وتتمتع بقوة قانونية محددة بموجب الاتفاقية التي تنطبق على جميع الأطراف"، كما اقترح في تفويض الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. في حين تباينت الآراء حول ما إذا سيكون اتفاق باريس بروتوكولاً جديداً، رأى كثير إمكانية وجود "حزمة باريس" التي تضم كلاً من اتفاق باريس ومجموعة من مقررات مؤتمر الأطراف.

47. يغطي نص جنيف التفاوضي جميع المجالات الرئيسية لتفويض الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، بدءاً بالتكيف مع التمويل، التكنولوجيا، بناء القدرات، التخفيف، والشفافية. بعد الخوض في نص جنيف، علق بعض المفاوضين أنه يعكس "بشكل يمكن التنبؤ به تقريباً" اختلافات أشد في مواقف الطرفين من نص ليما. في حين حذّر البعض أن إحراز تقدم جيد يكون "أسهل بكثير" عندما يكون التركيز على إضافة النص، كما هو الحال في جنيف، ولكن المهمة تصبح أكثر صعوبة عندما تبدأ الأطراف البحث عن أرضية مشتركة.

48. في جنيف، اقترحت أقل البلدان نمواً نصاً حول إنشاء مرافق لتنسيق النزوح الناجم عن تغير المناخ، بحيث تفتح آفاقاً جديدة أمام الجهود الرامية إلى معالجة ما قيل عنه طويلاً مشكلة واضحة في المفاوضات حول المناخ وهي الهجرة المنظمة والمخططة للسكان الذين يضطرون للانتقال نتيجة لتغير المناخ. وكانت العديد من الأطراف عارضت طويلاً فكرة معالجة هذه المسألة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، حيث من المرجح أن تكون المفاوضات بشأن الخسائر والأضرار معقدة.

49. يعتقد الكثير أن مسألة الخسائر والأضرار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقة بين العمل بشأن تغير المناخ وحماية حقوق الإنسان، والذي يبرز الآن في بضعة أجزاء من نص جنيف التفاوضي، مشيرين، من بين جملة من الأمور، إلى حقوق الشعوب الأصلية، ونساءها وأطفالها.

50. وخلال الجلسة الختامية، أعلنت ثماني عشرة دولة متقدمة ونامية عن مبادرة تطوعية غير رسمية لتسهيل تبادل أفضل الممارسات والمعارف بين خبراء حقوق الإنسان وخبراء المناخ على المستوى الوطني. في حين نوقشت العلاقة بين حماية حقوق الإنسان وتغير المناخ قبل مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاغن دون التوصل إلى نتائج حاسمة، وكانت هذه المسألة قد حظيت بأهمية أكبر في الأشهر القليلة الماضية، مع تعيين مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، كمبعوث خاص لدى الأمم المتحدة لشؤون تغير المناخ.

ثالثاً. أهداف التنمية المستدامة

أ. تمهيد

51. تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20، المستقبل الذي نصبو إليه، من بين جملة أمور، أمراً بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لتطوير مجموعة من أهداف التنمية المستدامة للنظر فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة في حقها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستين. كما قدم أساساً لتصوراتهم. من جانب آخر تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 أمراً بأن تكون أهداف التنمية المستدامة منسجمة وأن تندمج في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام 2015.

52. في حين يعد القضاء على الفقر أكبر تحدٍ يواجهه العالم اليوم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. حيث أكدت النتائج التي تمخضت عن مؤتمر ريو + 20 على الالتزام بتحريير البشرية من الفقر والجوع باعتباره يشكل مسألة ملحة.

53. وأيدت الجمعية العامة في قرارها 66/288 الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي تحمل عنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، المرفقة بهذا القرار. حيث تنص لفقرة 248 من الوثيقة الختامية على ما يلي

"248. إننا عازمون على القيام بعملية حكومية دولية شاملة وشفافة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة لتكون مفتوحة أمام جميع المساهمين، وذلك لتتم الموافقة على أهداف التنمية المستدامة العالمية من قبل الجمعية العامة. ينبغي تشكيل الفريق العامل المفتوح العضوية في موعد أقصاه موعد افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية، على أن يتألف من 30 ممثلاً، ترشحهم دول أعضاء من المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة، وذلك بهدف تحقيق تمثيل جغرافي عادل، منصف ومتوازن. في البداية، سيتعين على الفريق العامل المفتوح العضوية اتخاذ قرار بشأن أساليب عمله، بما في ذلك وضع طرائق لضمان مشاركة كاملة في عمله من جانب المساهمين المعنيين والخبرات من المجتمع المدني، الأوساط العلمية ومنظومة الأمم المتحدة، من أجل توفير تنوع في وجهات النظر والخبرات. وعليه أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، يتضمن مقترحاً لأهداف التنمية المستدامة للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة."

54. أكد الفريق العامل المفتوح العضوية أن الطبيعة العالمية لمسألة تغير المناخ تتطلب أقصى حد ممكن من التعاون من قبل جميع البلدان ومشاركتها في إيجاد رد فعل دولي فعال ومناسب، وذلك بهدف الإسراع

في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية. وأشار إلى ضرورة أن تنص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على أنه ينبغي على الأطراف أن تحمي النظام المناخي لصالح الأجيال البشرية الحالية والمستقبلية على أساس الإنصاف ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة للدول، كلٌّ حسب قدراته. وأشار بقلق بالغ إلى الفجوة الكبيرة بين التأثير الكلي لتعهدات التخفيف التي التزمت بها الأطراف فيما يتعلق بالانبعاثات السنوية العالمية للغازات الدفيئة بحلول عام 2020 ومسارات الانبعاثات الإجمالية الذي يترافق مع وجود فرصة محتملة لتثبيت الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية على مستوى أقل بـ 2 درجة مئوية، أو 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

55. تم في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التأكيد مجدداً على أن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية تعد بمثابة وطننا وأن "الأرض الأم" يعد تعبيراً شائعاً في عدد من البلدان والمناطق. حيث لوحظ أن بعض الدول تعترف بحقوق الطبيعة في سياق تعزيز التنمية المستدامة. من جانب آخر تم التأكيد على قناعة مفادها أنه، من أجل تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، من الضروري تعزيز التناغم مع الطبيعة. فقد تم الاعتراف بالتنوع الطبيعي والثقافي في العالم، وتبين أنه بإمكان جميع الثقافات والحضارات أن تساهم في التنمية المستدامة.⁸

ب. الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة، 14-18 تموز/ يوليو عام 2014، نيويورك، مقر الأمم المتحدة.

56. عُقدت الدورة الثالثة عشرة والأخيرة للفريق العامل المفتوح العضوية الخاص بالجمعية العامة للأمم المتحدة المعني بالعمل على أهداف التنمية المستدامة في الفترة التي امتدت من 14-19 تموز/ يوليو عام

- 8 الهدف 1. إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف 2. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة
- الهدف 3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار
- الهدف 4. ضمان تعليم بجودة شاملة وعادلة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- الهدف 5. تحقيق المساواة بين الجنسين ومساعدة جميع النساء والفتيات
- الهدف 6. ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع
- الهدف 7. ضمان الحصول على طاقة، غير مكلفة، وموثوقة، مستدامة وحديثة للجميع
- الهدف 8. تعزيز نمو اقتصادي مستدام وشامل، عمالة كلية ومنتجة وعمل لائق للجميع
- الهدف 9. بناء البنية التحتية المرنة إزاء تقلبية المناخ، تعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار
- الهدف 10. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- الهدف 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة، آمنة، مرنة، مستدامة
- الهدف 12. ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
- الهدف (13). اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره
- الهدف 14. الحفاظ والاستعمال المستدام للمحيطات، البحار، الموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة
- الهدف 15. حماية، استعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البرية، إدارة الغابات على نحو مستدام، مكافحة التصحر، وقف ومنع تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- الهدف 16. تعزيز وجود مجتمعات مسالمة وشاملة للتنمية المستدامة، توفير تحقق العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة، مسؤولة، وشاملة على جميع المستويات
- الهدف 17. تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

2014، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكان كُلف من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع مقترح لمجموعة من أهداف التنمية المستدامة تُعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20).

57. في 19 تموز/ يوليو من عام 2014، أكمل الفريق العامل المفتوح العضوية مهمته بعد ثلاث قراءات كاملة لمسودات أهداف التنمية المستدامة المقترحة والأهداف المرتبطة بها. وجرت القراءات المتعددة أثناء مشاورات "غير رسمية - غير رسمية" سبقت تاريخ انعقاد دورة الفريق العامل المفتوح العضوية بثلاثة أيام، في فترة امتدت من 9-11 تموز/ يوليو خلال الجلسات غير الرسمية للدورة الثالثة عشر للفريق العامل المفتوح العضوية حول سياق الاجتماع الذي دام لمدة خمسة أيام. وعُقدت الجلسة الختامية الرسمية للدورة الثالثة عشر للفريق العامل المفتوح العضوية لاعتماد "اقتراح من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة". وبعد حوالي ثلاث ساعات من التصريحات المتبادلة المؤيدة والمعارضة للوثيقة الختامية، اعتمد الفريق العامل المفتوح العضوية الوثيقة بالتركية، وانتهت بتصفيق حار للرئيسين المُشتركين.

58. في حين لم يكن معظم الوفود والمراقبين راضين تماماً عن الاقتراح النهائي الذي تضمن 17 هدفاً و 169 غاية (بما في ذلك 62 غاية حول وسائل التنفيذ)، وكان من المسلم به عموماً أن الاقتراح مثّل أفضل نتيجة يمكن تأملها، بالنظر إلى الست عشرة شهراً التي قضاها الفريق في العمل. ولكن حتى مع مغادرة المندوبين والمساهمين المرهقين مقر الأمم المتحدة، كان الكثيرون يتطلعون قدماً نحو الخطوات التالية في هذه العملية. وسيتم حالياً تقديم اقتراح الفريق العامل المفتوح العضوية إلى الجمعية العاملة للأمم المتحدة للنظر فيه كجزء من جدول الأعمال الإنمائي الأوسع لما بعد عام 2015 والذي سيتم اعتماده في أواخر عام 2015. وكانت العديد من الوفود والرئيسين المُشتركين قد أشاروا بوضوح إلى أنه كان لا يزال هناك سنة أخرى لإجراء مفاوضات قبل أن يتم اعتماد أهداف التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة إضافة إلى بنية بنود جدول الأعمال الإنمائي الذي من شأنه أن يحل محل الأهداف الإنمائية للألفية.

59. وأشار أحد الوفود إلى قواعد الإجراءات التي تدعو لاعتماد تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية بالإجماع. وناقش بضرورة حذف الإشارة إلى المؤتمرات الاستعراضية الخاصة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر بكين في الهدف 5.6. رد كاماو، أحد الرئيسين المُشتركين، أن النص قد قُدم ليتم اعتماده، وليس إعادة فتحه، وأنه يمثل "توازناً دقيقاً يمكن أن يكشف بسهولة بالغة".

60. وذكرت بعض الوفود أنه لا يمكنها أن تقبل الهدف 5.6 المتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية، مشيرة أنه لا يمكن لبلد أن يقدم تقريراً عن تنفيذ مفهوم لا يعترف به. في حين صرّح وفد آخر أن النص لم يكن

متوازناً. وأعرب عن خيبة الأمل من أن الإشارة إلى وجود احتلال أجنبي لم يكن في الجزء الموجه إلى العمل، وشدّد على ضرورة معالجة التدابير الاقتصادية الأحادية ضد البلدان النامية.

61. ذكر أحد الوفود أن العملية بحد ذاتها كانت مهمة جداً في المساهمة بالنقاش حول التنمية المستدامة "لطالما علمنا أن النتيجة يجب أن تكون حلاً وسطاً بين الشمال والجنوب والشرق والغرب." وفي حين نأمل الحصول على هدف بشأن المجتمعات السلمية والشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، أشار إلى إدراجه في المقدمة. وقال أن "أملاً ضئيلاً بأن بعض المرونة التي تظهر في اللحظة الأخيرة" ستمكّن من اعتماد الوثيقة بالإجماع.

62. من جانب آخر أشار آخرون أن هذه ليست وثيقة مثالية، ولكن وافقوا على أنها كانت مقترحاً جيداً للمضي قدماً. وأشارت إحدى الوفود إلى أن الوفود فهمت بعضها البعض أكثر، تعلمت الكثير ووضعت مزيداً من الثقة للمضي قدماً. وقالت أخرى أن وفدها يأمل بوجود اقتراح قوي وطموح من شأنه أن يؤدي إلى تغيير تحولي. في حين أرادت استخدام لغة أقوى لتناول الأهداف 5 و 16، كانت الأطراف قد قدمت تنازلات لمصلحة الاجتماع معاً والاستمرار في العمل معاً لتحقيق جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015 من أجل القضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

63. صرّح أحد المندوبين أن العملية كانت شاملة حقاً، وشكر وجود المجتمع المدني ودعمه. لكنه أعرب عن قلقه حيال استخدام "نوع الجنس" بدلاً من "الجنس" في المقدمة، والاقترام في الفريق حول الأهداف (5.6) و (a.13). وقال أن التقرير سيكون موضوعاً لمزيد من المفاوضات في الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولن يمنع اعتماده، "مع علمه جيداً أن نهاية هذه الرحلة بداية لرحلة مقبلة". في حين قال مندوب آخر أن الرصد والمساءلة مفقودتين من النص النهائي، ولكن يمكن مناقشتها بطريقة أوسع في سياق نقاش ما بعد عام 2015. وقال أنه ينبغي اعتماد الوثيقة ككل، وعلى النحو الذي اقترحه الرئيسان المشتركان.

64. وقال أحد المندوبين أنه ينبغي لهيكل النتيجة أن يكون أساساً لدمج أهداف التنمية المستدامة في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015. كما اقترح، مبتسماً، هدفاً جديداً يتعلق بوسائل التنفيذ من شأنه أن "يحسّن أساليب عمل الفريق العامل المفتوح العضوية من خلال تشجيع المندوبين على تقصير مداخلاتهم وتقييد بياناتهم، كلما لزم الأمر، وفي هذا الصدد يقدم تعزيزاً لبناء القدرات للبلدان النامية." وقد قوبل اقتراحه بالتصفيق.

ج. المفاوضات الحكومية الدولية الأولى حول جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015، 19-21 كانون الثاني / يناير عام 2015، نيويورك، مقر الأمم المتحدة

65. المفاوضات الحكومية الدولية الأولى حول جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015 الذي عُقد في الفترة ما بين 19-21 كانون الثاني / يناير عام 2015 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لإجراء "جرد" للتحضيرات الخاصة بجدول الأعمال الإنمائي العالمي الجديد، الذي سيحل محل الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت هذه الجلسة الأولى من بين ثماني جلسات مقررة، لإعداد النتيجة التي سيتم اعتمادها في قمة الأمم المتحدة حول جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015 في أيلول/سبتمبر عام 2015.

66. ومن المتوقع أن يضم جدول الأعمال الإنمائي العالمي الجديد أربعة عناصر وهي الإعلان، مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، غاياتها ومؤشراتها، وسائل تنفيذها وإقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية، وإطار عمل للمتابعة ومراجعة التنفيذ. تناول المتحدثون في جلسة التقييم، بدءاً من البيانات الافتتاحية للأمم المتحدة، رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى مندوبي الحكومات، ممثلي المجموعات الرئيسية ومساهمين آخرين، كلاً من هذه العناصر الأربعة، وأشاروا إلى الالتزامات التي أوصلت عملية صنع القرار الحكومي الدولي إلى هذه النقطة.

67. وأكد المندوبون أهمية الفرصة التي تقدمها هذه العملية لوضع جدول أعمال إنمائي فعال وقوي يقوم على الشراكة العالمية والمسؤولية المشتركة. وكشفت النقاشات عن قدر كبير من الدعم لاقتراح أهداف التنمية المستدامة التي وضعها الفريق العامل المفتوح العضوية في عام 2014، إضافة إلى التوقعات الخاصة بالمؤتمر الثالث لتمويل التنمية. وفيما يتعلق بمسائل أخرى، كشفت المناقشات أنه ينبغي أخذ مجموعة من الخيارات بعين الاعتبار عندما يجتمع المندوبون في الأشهر المقبلة، على أمل التوصل إلى اتفاق حول جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015 في قمة أيلول / سبتمبر 25-27 لعام 2015.

68. وجاء الاجتماع بعد تاريخ من اتفاقات، أحداث، عمليات تشاور سابقة، ومساهمات متفق عليها. وقد سمحت هذه المراجعة التي استمرت ثلاثة أيام للحكومات والمساهمين الآخرين بالتفكير ملياً في الماضي، دراسة وتحديد كيفية تحويل هذا التاريخ إلى نتائج ملموسة خلال الأشهر القليلة المقبلة. ومع الإشارة إلى أن هذا "وقت مثير للعمل على هذه القضايا"، لفت المندوبون الانتباه إلى وجود فرص للقضاء على الفقر، الحد من عدم المساواة، وقف تغير المناخ، منع النزاعات المستقبلية من خلال اتفاقات وشراكات يجب وضعها هذا العام. ولكن من جانب آخر عبرت الوفود عن مثل ورؤى سامية للمستقبل خلال الدورة التي دامت لثلاثة أيام، وكشفت مناقشاتهم أيضاً عن بعض القضايا الصعبة التي عليهم الحسم بشأنها فيما إذا كانت ستوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب، ليتم اعتماده في قمة الأمم المتحدة لما بعد عام 2015 في أيلول / سبتمبر عام 2015.

69. وقد نُظِّمَت دورة التقييم وفقاً لعناصر يُتَوَقَّع أن تتمخض عنها القمة لما بعد عام 2015 الإعلان، أهداف وغايات التنمية المستدامة، وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، والمتابعة والمراجعة.

(1) إعلان عالمي

70. نظر المندوبون إلى الإعلان المقترح كفرصة لتقديم بيان مقتضب وقوي لرؤية مشتركة من أجل وضع جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة والأهداف التي سيسعى إلى تحقيقها. وعندما بدأت الوفود مقارنة أفكار تتعلق بما يجب أن تتضمنه هذه الرؤية، أعطت العديد من الحكومات أهمية كبيرة لموضوع تعزيز التنمية والمساواة.

71. على أي حال، كشفت تعاريف العدالة التي أعرب عنها خلال الاجتماع عن خلافات بشأن كيفية تحقيق مجتمع أكثر مساواة. ووفقاً للعديد من البلدان النامية، فإن قدراً أكبر من العدالة سيُمنح عند تنفيذ التزامات سابقة ومراجعة حقوق التصويت في المؤسسات الدولية، إضافة إلى مطالب أخرى. وأكد آخرون أهمية وجود نظام إداري جيد على المستوى الوطني، بوجود سياسات ومؤسسات تضمن تحقيق مجتمع سلمي ومستقر، سيادة القانون، والوصول إلى العدالة. وتضمنت المقترحات المتعلقة بهذه الطموحات دعوات للرجوع إلى اتفاقات ماضية مثل ريو + 20 وما توصل إليه الفريق العامل المفتوح العضوية، وتركيزاً على المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للدول، كلٌّ حسب قدرته، في تنفيذ جدول الأعمال. في حين أكد آخرون وجهة نظرهم في أن المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للدول، كلٌّ حسب قدرته لا ينطبق على سياق أهداف التنمية الاجتماعية وقالوا أن جدول الأعمال يجب أن يستند على مبادئ العالمية والمسؤولية المشتركة.

(2) أهداف، غايات، ومؤشرات للمستقبل

72. اقترح الفريق العامل المفتوح العضوية أهدافاً للتنمية المستدامة و"التوازن الدقيق" الذي وصل إليه، على حد تعبير أحد المندوبين، والذي استرشد به معظم المتحدثين خلال مناقشة الأهداف والغايات، والمؤشرات. كما أشار الأمين العام، في تقريره التجميعي، إلى أن "الخبراء الفنيين في منظومة الأمم المتحدة متاحين لإعادة النظر في الأهداف، بما فيها تلك المتعلقة بوسائل التنفيذ، ولمقارنة ومواءمة مستوى الطموح الذي يمثله كل منها بالنسبة للأهداف، الالتزامات، المعايير والاتفاقيات الدولية القائمة" التي أثارت نقاشاً واسع النطاق. وأيد بعض المتحدثين ما يسمى بـ "التدقيق الفني" للأهداف لإعطاء الحكومات فرصة لرؤية ما قد يقترحه الخبراء. وألح آخرون، مع إشارة إلى التوافق السياسي حول الفريق العامل المفتوح العضوية، والذي تم التوصل

إليه بصعوبة، على وجوب أخذ الحذر، قائلين أنه لم يكن هناك تفويض لهذه العملية، وأعربوا عن شك في أن يؤدي ذلك إلى حذف أو إدراج لا مبرر له للأهداف والتفاوض مجدداً حول اقتراح الفريق العامل المفتوح العضوية.

(3) وسائل لتنفيذ جدول أعمال

73. تشمل وسائل التنفيذ التي تم تناولها في اقتراح الفريق العامل المفتوح العضوية مجموعة من المصادر، بما في ذلك الأشكال التقليدية والجديدة للتمويل، تسهيل التكنولوجيا، والتدابير الرامية إلى تحسين بيئة السياسة الدولية لأغراض التنمية. دعمت العديد من الحكومات الوصول إلى تسوية حول نقاش وصل إلى طريق مسدود فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات النظيفة، من خلال إنشاء آلية لتسهيل التكنولوجيا مثلاً. في حين فضل آخرون ترك كل النقاشات المتعلقة بوسائل التنفيذ إلى عملية تمويل التنمية، التي ستبدأ دورة صياغتها الأولى في 27 كانون الثاني / يناير 2015 في نيويورك.

74. في الواقع، ركّز غالبية المتحدثين على الروابط بين العمليات ما بعد عام 2015 وعمليات تمويل التنمية، وكان واضحاً أن نتائج الاثنيتين ستكون مترابطة ومعتمدة على بعضها البعض. لكن لم تُحدد بعد العلاقة بين هاتين العمليتين. وخلال الدورة التي امتدت لثلاثة أيام، اقترحت وفود عدة سبل ينبغي السير فيها، بما في ذلك إدراج النتيجة النهائية للمؤتمر الثالث لتمويل التنمية كعنصر كامل في جدول أعمال ما بعد عام 2015، فطرحت بذلك مجموعة كاملة من مسائل التمويل والتنفيذ المرتبطة بالمؤتمر الثالث لتمويل التنمية في مناقشة ما بعد عام 2015؛ وضمان أن لا تتم مناقشة وسائل التنفيذ إلا في سياق المؤتمر الثالث لتمويل التنمية، وذلك "للحد من الازدواجية". وكان الرئيسان المشتركان للمؤتمر الثالث لتمويل التنمية قد شجعا المندوبين على تنسيق مواقفهم بين هاتين العمليتين المتوازيتين.

(4) استعراض الجهود المبذولة والتقدم المحرز

75. كان هذا الاجتماع أول فرصة ليكرس كثير من المندوبين وقتاً كبيراً للنقاش الخاص بالمتابعة والاستعراض في مرحلة ما بعد عام 2015. في حين وضعت العديد من الحكومات وممثلي المجتمع المدني مقترحات مصاغة جيداً حول آلية الاستعراض المقبلة، واتضحت الحاجة إلى مزيد من الوقت الذي تحتاجه الوفود للنظر في مجموعة الخيارات الكاملة.

76. في الأسابيع التي سبقت الاجتماع، أشارت بعض الأطراف سراً إلى أن مصطلحات هذا البند تغيرت بشكل ملحوظ. حيث قال بعض المندوبين أن مصطلح "المساءلة" الذي استُخدم سابقاً غير مناسب لعملية حكومية دولية، فالحكومات ذات السيادة ليست "مسؤولة" أمام بعضها البعض، وإنما أمام مواطنيها. وبدلاً من

ذلك، تحولت النص الى "متابعة ومراجعة"، على الرغم من أن بعض الممثلين رفيعي المستوى أعربوا في أحاديثهم الخاصة عن قلق من أن "يضعف" هذا التغيير النقاش.

77. ولاحظ المشاركون أن هناك مجموعة متنوعة من المستويات والجهات الفاعلة التي ينبغي النظر فيها في عملية المراجعة، بما في ذلك الحكومات الوطنية، المنظمات الإقليمية، منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الدولية وحتى آليات تقييم النظير القائمة. وطلب أحد المنسقين تحديد هذه الخيارات القائمة كنقطة انطلاق لمزيد من المناقشات، واقترح آخرون نهجاً متعدد المستويات يرمي لإعداد تقارير، من شأنها أن تضم جميع الجهات الفاعلة.

(5) الطريق إلى الأمام

78. أظهرت دورة التقييم أن هناك العديد من المسائل الصعبة التي يجب الخوض فيها في الأسابيع والأشهر المقبلة، وأنه سيتوجب على الدول أن تطمح إلى مستوى جديد من التعاون للوصول إلى ذلك المستوى. مع أخذ هذا التحدي في الاعتبار، رجع العديد من المتحدثين لكلام الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطاب حالة الاتحاد لعام 2015، الذي أدلى به خلال الدورة، لإلهام بعضهم البعض في المهمة التي تنتظرهم، وتأكيدهم على العدالة، المساواة والعمل معاً وتردد في أنحاء القاعة صدى كلماته عندما قال "ما زلت أعتقد أننا شعب واحد". لا زلت أعتقد أنه يمكننا معاً القيام بأشياء عظيمة، حتى عندما تطول الخلافات".

رابعاً. تعليقات وملاحظات أمانة الكو

79. إن تناول ومعالجة مسألة التخفيف من آثار تغير المناخ اليوم سيقبل حاجة الإنسانية للتكيف مع تغير المناخ في المستقبل وتعطينا مزيداً من الوقت للتكيف عموماً. ومع ذلك، فإن الجملة الأخيرة تشير بلباقة إلى أن تأجيل جهود التخفيف قد يقلل من الخيارات التي تُطرح أمام الإنسانية في المستقبل، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بالتنمية.

80. تشكل الخسارة المحتملة لخيارات مستقبلية خطراً على الدول الأعضاء في الكو والنظم الاجتماعية والبيئية التي ينبغي أن تعدل أصلاً طريقة تفكيرنا بأهداف التنمية وأهداف التنمية المستدامة حتى. إن جميع المجتمعات البشرية تعتمد في النهاية على النظم الإيكولوجية والسلع والخدمات التي توفرها هذه النظم الإيكولوجية، ولكن تغير المناخ يهدد بشكل مباشر الحالات الحالية لمعظم النظم الإيكولوجية في العالم. فتغير نظام بيئي بشكل سيء، سيعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (وبالتالي نجاة) المجتمعات التي تعتمد على هذا النظام البيئي.

81. الدرجات القصوى لتغير المناخ في هذا الواقع الجديد، مثل توقع اختفاء دول جزرية نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، تم نشرها جيداً ولكن لم يتم إدراجها بعد في الأهداف الإنمائية العالمية. إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية جزئية، قد لا يبدو هذا النوع من الدرجات القصوى، في الواقع، وجودياً، وقد لا تكون التهديدات على إحدى الجزر وثقافات (القطب الشمالي كذلك) مسألة يمكن تعميمها. في الواقع، يتم تصويرها حالياً على أنها مصير مأساوي عموماً ناجم عن تغير المناخ ولكنه مصير غير عادي إلى حد ما حيث يصيب أنواعاً معينة من المجتمعات البشرية، بما يوحي بأن بقيتنا سيبقون قادرين على تدبر أمرهم في السعي لتحقيق تنمية مستمرة.

82. على أي حال يعد الاعتماد على البيئة أكثر غدراً من ذلك. سيما وأن هناك مجموعة من التغيرات البيئية التي يمكن أن تقوض تماماً أهداف التنمية في مجتمع معين دون القضاء عليه تماماً. نشرت بي بي سي نيوز مؤخراً مثلاً مؤثراً بشكل خاص عن مآسي بشرية يمكن أن تتجم عن تدهور النظم البيئية، متتبعه كيف أدى فقدان أنواع غذائية برية خصوصاً المياه العذبة ومصادر الأسماك البحرية إلى زيادة الاسترقاق وخاصة استرقاق الأطفال في بعض بلدان آسيا و أفريقيا.⁹ كما تجعل قلة مصائد الأسماك والأنواع الغذائية الأخرى مسألة الحصول على غذاء مسألة كثيفة العمالة إلى حد كبير، مما قد يشجع على استعباد أطفال وغيرهم للقيام بهذه المهمة. وفي مرحلة ما، سيوقف اعتماد مجتمع على نظام إيكولوجي فاشل أو متغير جذرياً بشكل كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو يعود بها إلى الوراء. وإن تغير المناخ يجعل تعرض مجموعة من النظم الإيكولوجية لتغيرات كهذه، أو انهيارها كلياً أمراً محتملاً.

83. لا يقترب هذا البيان بما فيه الكفاية من الدول التي تفقد أوطانها، إمدادات غذائها، أو إمدادات المياه لديها. كما تقترض أهداف التنمية المستدامة - في الواقع، أي أهداف نمائية - أن المجتمع المعني سيستمر في الحصول على المتطلبات البيئية الأساسية للتنمية - مكان للسكن، مصدر أو مصادر الغذاء، الماء الذي يكون أو يمكن جعله صالحاً للشرب. حيث يجعل تغير المناخ هذه الافتراضات موضع شك ويحد من خيارات التنمية المستقبلية للمجتمعات، ولا سيما بالتزامن مع الزيادة المستمرة في عدد السكان على الأرض.

84. لا تقتصر الخسارة المحتملة لخيارات التنمية، ولا التخلف التنموي، على الدول النامية فقط. فالنظم الإيكولوجية المتبقية في أوروبا لا يمكنها أن تدعم سكان تلك القارة في مستويات الثراء الحالية التي يتمتعون بها. في الواقع، قدر الصندوق العالمي للحياة البرية في عام 2005 أن تكون بصمة الاستهلاك في أوروبا أكثر بأضعاف من قدرتها الإنتاجية البيولوجية، وبالتالي "الرفاه في أوروبا يعتمد على القدرة البيئية لأماكن أخرى."

⁹ مات ماكغراث، "الانخفاض العالمي في الحياة البرية فيما يتعلق باسترقاق الأطفال" بي بي سي نيوز عن العلوم والبيئة، (24 http://www.bbc.com/news/science-environment-28463036 تموز/ يوليو 2014).

85. بعبارة أخرى، بدأت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، للتو صراعها مع ما يمكن أن يعنيه تغير المناخ حقاً للتنمية البشرية في المستقبل، سواء المستدامة أو غيرها. والجدير بالذكر أن الموارد المنخفضة والمتغيرة لا تغير فقط الخيارات النمائية لمجتمع معين بل أيضاً قدرته على التكيف، فتخلق ربما حلقة مفرغة من مرونة وقدرة على التكيف مع تغير المناخ دائمة التناقض، ناهيك عن تحقيق تقدم اقتصادي أو اجتماعي. من الواضح، كما تؤكد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن وضع استراتيجية قوية، فورية، وفعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ هي نهجنا الأول والأفضل للحفاظ على أكبر عدد ممكن من الخيارات للمستقبل.

86. قد تتعرض العديد من الدول الأعضاء في ألكو لتأثيرات أكبر بسبب اعتمادها على الزراعة، ولكونها أقل تسامحاً مع تغيرات الموارد الساحلية والمائية، إضافة إلى انخفاض القدرة المالية، التقنية والمؤسسية لديها للتكيف (مما سيؤدي لتأثيرات صحية أكبر، على سبيل المثال). في حين قد تقلل التنمية المستدامة هذه التأثيرات، ومن جانب آخر يثير عدم اليقين بشأن معدل تغير المناخ ونمط التنمية الاقتصادية في البلدان الأكثر فقراً تساؤلات حول ما إذا كان من الممكن أن تحدث التنمية بسرعة تكفي لإحداث فرق. وقد نظرت دراسات قليلة في الاستجابات الديناميكية على الزيادة المطردة في تركيزات الغازات الدفيئة، والآثار المترتبة على عوامل الإجهاد المتعددة.

87. إن انبعاثات الغازات الدفيئة من بلدان في المنطقة تعد ضئيلة عند قياسها على مستوى عالمي؛ فمصادر الانبعاثات الرئيسية الموجودة تنجم عن التغيرات في استخدام الأراضي وقطع الغابات. على أي حال، يعد غرب أفريقيا أحد أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ بسبب اتجاهها نحو الجفاف والتصحر، اعتمادها على زراعة الكفاف، وتعرضها لشح في الأمطار. فمنطقة الساحل خاصة ستتأثر بشكل كبير بالتصحر المتواصل، والناجم عن مزيج من امتداد الأراضي الزراعية بسبب سرعة النمو السكاني، التربة المتدهورة، وانخفاض الانسيال السطحي من مستجمعات الأمطار الرئيسية.

88. إن منطقة جنوب آسيا معرضة بشكل كبير لتأثيرات تغير المناخ، نظراً لارتفاع مستويات الفقر، انخفاض مؤشرات التنمية البشرية، عدم كفاية الآليات القانونية والنظام الإداري، والتأثر بأحداث الطقس الشديدة. وإذا ذهبنا إلى ما بعد الآثار الاقتصادية المباشرة، يمكن أن يؤدي فساد المحاصيل بسبب تغير المناخ إلى زيادة معدلات البطالة، زعزعة استقرار الأمن الغذائي، زيادة التنافس على الموارد الشحيحة، وزيادة الظلم الاجتماعي.

89. يبقى التخفيف مصدر قلق بالغ في الطريق إلى باريس. فهناك فجوة معروفة جداً بين خفض الانبعاثات الحالية والموعودة، وهذه لازمة لقيادة العالم الى ممر آمن لمنع حدوث تغير مناخي خطير. وفي هذا الصدد، يتضمن نص جنيف مجموعة واسعة من الأفكار الجديدة والقديمة حول كيفية تنفيذ التخفيف، بما في ذلك

خفض الانبعاثات الناتجة عن ازالة الغابات الاستوائية وتدهور الغابات، مجال استخدام الأراضي وآليات السوق، مثل تداول حقوق الانبعاثات، آلية التنمية النظيفة المعززة.

90. كان أحد أهم النتائج الرئيسية التي تمخضت عن ليما الاتفاق حول متطلبات وعملية المساهمات المقررة والمحددة وطنياً. لكن مسألة عدم تقديم الأطراف مساهمات مقررة ومحددة وطنياً، أدى لأن تخلق البيانات حول تخفيض الانبعاثات لما بعد 2020، على النحو الذي خُطط له من خلال بواعث رئيسية، مخاوف بشأن أن اتفاق باريس لن يكون طموحاً بما فيه الكفاية لقيادة الطرفين إلى مسار آمن نحو هدف 2 درجة مئوية.

91. يتضمن نص جنيف عدة مقترحات لتقييم التزامات / مساهمات الأطراف والأطر الزمنية و"مراحل" تقديم الالتزامات. تشكل هذه التفاصيل الفنية على ما يبدو عناصر أساسية لضمان ما يسميه كثيرون "اتفاقاً ديناميكياً" يسمح باستعراض طموح التخفيف بشكل دوري وتعزيزه بعد مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين. ولكن تباينت آراء الأطراف حول هذه المسألة جذرياً.

92. مسألة التمايز والمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة للدول، كلٌ حسب قدراته، مسألة أخرى في نص جنيف احدثت حولها الخلافات. فقد ناقش أطراف الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ مسألة التمايز لسنوات وتراوحت المواقف بين "تفسير ثابت" لموضوع المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة للدول، كلٌ حسب قدراته، إلى آخر طوعي، إزالة أو إزاحة ما يسمى بـ "جدار الحماية" بين البلدان المتقدمة والنامية.

93. أكد بعض المعلقين بعد مؤتمر الأطراف العشرين أن القرار (1 / CP.20) وضع أساساً لإزاحة جدار الحماية للتمايز. ومع ذلك، فإن نص جنيف يبين بوضوح أن الخيارات التي تتحدث عن التمايز لا تزال مطروحة. حيث تم تناول مسألة التمايز في عدة أقسام من النص، من التمهيد إلى الأقسام الفنية، كما اقترحت العديد من النهج. في حين تعتمد بعض المقترحات على تصنيفات الأطراف الموجودة والتي تعد جزءاً من مرفقات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وكان البعض الآخر اقترح الذهاب أبعد من التمييز القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، عندما اقترحت بعض الأطراف مرفقات جديدة كلياً لاتفاق باريس.

94. من المهم للدول الأعضاء أن تتابع عن كثب مؤتمر باريس باعتباره مؤتمراً بالغ الأهمية، حيث يهدف إلى تحقيق اتفاق دولي جديد حول المناخ، ينطبق على جميع الدول، وذلك بهدف الإبقاء على الاحترار العالمي دون 2 درجة مئوية. ويمكن للبلدان الأفريقية الآسيوية أن تعدّ وتبذل جهداً للتوحد من خلال بناء توافق وتضامن بشأن قضايا تتعلق بتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة.

البيئة والتنمية المستدامة

(متداول)

المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في دورتها السنوية الرابعة والخمسين،

بعد دراستها وثيقة الأمانة رقم 10 / SD / BEJING / 2015 / 54 / AALCO،

بعد الإشارة، مع التقدير، للبيان الاستهلاكي المقدم من نائب الأمين العام،

بعد متابعتها باهتمام كبير المداولات التي جرت حول البند الذي يعكس وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن البند المدرج على جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة"؛

يساورها قلق بالغ مع تدهور حالة البيئة العالمية بسبب مختلف الأنشطة البشرية، والكوارث الطبيعية غير المتوقعة،

تؤكد على أن حماية البيئة تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة؛

مشيرة إلى قرار نيروبي بشأن القانون البيئي والتنمية المستدامة الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين لآلكو في عام 2005؛

ومعتبرة أن مسألة تغير المناخ أحد أكبر التحديات التي نواجهها حالياً،

ومؤكد على أهمية وجود إرادة سياسية قوية لمكافحة تغير المناخ وفقاً لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للدول، كلٌّ حسب قدراته؛

ومدركة لأهمية المفاوضات الجارية في تعزيز التعاون الدولي بشأن تغير المناخ لفترة ما بعد 2012 في إطار عمل الفريق العامل/المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز لتعزيز النظام القائم على قواعد متعددة الأطراف محددة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ،

أخذة بالاعتبار بوابة الدوحة للمناخ التي تم تبنيها في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عُقد في الدوحة، قطر في كانون الأول / ديسمبر 2012 والذي عدّل بروتوكول كيوتو بالموافقة على فترة التزام من ثماني سنوات منذ كانون الثاني / يناير عام 2013؛

وأيضاً بالنظر إلى النتائج التي تمخضت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في وارسو، بولندا في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2013، بما في ذلك طلب من المؤتمر بأن يفصل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان أكثر في عناصر مشروع النص التفاوضي للبروتوكول، وهو صك قانوني آخر أو نتيجة منفق عليها تتمتع بقوة قانونية ليتم اعتمادها بحلول عام 2015،

تدرس بعمق القرار في وارسو الذي يقضي بدعوة الأطراف للبدء أو لتكثيف الاستعدادات المحلية لتقديم المساهمات المقررة والمحددة وطنياً وللتواصل بشكل جيد قبل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف (بحلول الربع الأول من 2015) بطريقة تسهل وضوح، شفافية وفهم المساهمات المقصود،

وتؤكد على أهمية الروابط بين تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة،

1. تحث الدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (COP21 / CMP11)، التي تمتد من 30 تشرين الثاني / نوفمبر-11 كانون الأول / ديسمبر من عام 2015، في باريس، فرنسا، والعمل نحو إيجاد اتفاق طموح وعادل من شأنه تعزيز النظام القائم على قواعد متعددة الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛

2. كما تحث الدول الأعضاء على المشاركة بشكل بنّاء في القمة المقبلة للأمم المتحدة لاعتماد جدول أعمال إنمائي لما بعد عام 2015، والتي ستعقد في الفترة من 25-27 أيلول / سبتمبر من عام 2015، في نيويورك؛

3. توجه إلى الأمانة أن تواصل متابعة المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ ومنهاج ديربان في إطار عمليات الأعمال التي تهدف إلى وضع صك قانوني دولي أقوى بشأن تغير المناخ لفترة ما بعد عام 2020؛

4. علاوة على ذلك توجه الأمانة لمواصلة متابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك متابعة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

5. تقرر إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية الخامسة والخمسين